# تداعيات الفائدة على الطاقات البشرية المنتجة

## دراسة حالة : تداعيات الفائدة و الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي

أ.بورغداد آمال

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر –3–

---

## *Résumé*

***Malgré son rendement sure en capital, l'intérêt gèle les capacités humaines et crée une couche de parasites non productives qui vit au dépend de la classe productive, celui-ci, à la longue, se fatigue d'être exploité et devient à son tour non productive. Il y aura toujours des gens qui feront travailler leur argent dans le but de s'enrichir sans chercher à comprendre le dysfonctionnement qui pourra se produire comme la mauvaise répartition du capital et l'orientation vers l'investissement à court terme à grand intérêt et risque minime, là ou les opportunités d'exploitation des capacités en répit sont limitées.***

***Aussi, en considérant l'intérêt comme faisant partie du coût du capital, il bouscule le profit, la principale motivation de l'investissement, et limite les dépenses d'investissement. Toute augmentation de l'intérêt tend à diminuer les dépenses d'investissement et du niveau de l'emploi. Les ressources diminueront alors et les dépenses d'investissement diminueront à leur tour encore une fois …Le poids de ce coût pèsera sur les capacités humaines (investisseurs et travailleurs) dont la diminution des revenus réels impliquera de se retrouver dans un cercle vicieux de pauvreté qui aura pour conséquence une chute du niveau de la compétence humaine et donc une diminution du niveau des ressources.***

## ملخص:

***تعمل "الفائدة" كعائد مضمون لرأسمال، على تعطيل الطاقات البشرية و خلق طبقة طفيلية غير منتجة تعيش على جهد الطبقة العاملة المنتجة، والتي قد يرهقها هذا العبء فتتحول هي الأخرى إلى طبقة عاطلة، لأنه سيوجد من يجس أمواله ليتخذ الفائدة كسبا لذاتها من غير نظر إلى ما يشتمل عليه من إنتاج و فرص عمل ما دامت رؤوس الأموال قد وجدت بديلا عن الاستثمار و المخاطرة. كما تؤدي الفائدة إلى سوء تخصيص رأسمال و توجيهه إلى الاستثمار القصير الأجل ذو اكبر فائدة و اقل مخاطرة حيث فرص تشغيل الطاقات العاطلة محدودة.***

***كذلك، باعتبار"الفائدة" تكلفة للرأسمال فهي تزاحم الربح ، الحافز الأول للاستثمار، وتحد من الإنفاق الاستثماري، لان كل ارتفاع فيها يؤدي إلى تراجع في الإنفاق الاستثماري و مستوى التشغيل، فتقل الدخول و يقل بذلك الإنفاق الاستهلاكي ويتراجع الإنفاق الاستثماري مرة أخري و هكذا ... كما أن ثقل هذه التكلفة سيلحق الضرر بالطاقات البشرية المنتجة (مستثمرون و عمال) التي يؤدي تراجع دخولها الحقيقية إلى وقوعها في حلقة مفرغة من الفقر تؤدي بدورها إلى انخفاض مستوى الكفاءة البشرية الذي ينعكس سلبا على مستوى الدخل.***

**تمـهيد**

يعد سعر الفائدة في النظرية الاقتصادية المحرك الأساس في الفعاليات الاقتصادية، إذ هو المؤشر الحقيقي للادخار(عرض للنقود)، و في الوقت نفسه مؤشرا للاستثمار (الطلب على النقود).ولكن اختلفت نظرة مدارس الفكر الاقتصادي إلى سعر الفائدة، فآلت نظرة المدرسة الكلاسيكية إلى انه كل زيادة في سعر الفائدة تؤدي حتما إلى الحث على الادخار وتجميع للأموال يعود بالنفع على الاقتصاد في صورة تمويل للاستثمارات والتنمية، باعتبار سعر الفائدة ثمنا للادخار الذي هو استثمار و إنفاق واستبعاد اكتناز المدخرات التي توجه بصورة تلقائية إلى الاستثمار بفضل حيادية النقد أثناء عملية التبادل.

ولكن، مع استخدام النقد كمخزن للقيمة وانفصال دور الممول عن دور المستثمر، انتشرت الفائدة كثمنا للاقتراض وكلفة لرأس المال النقدي، مما تسبب في تراجع الاستثمار وتدني مستويات التشغيل و تعرض الاقتصاد العالمي إلى ظاهرة الركود أو "الكساد العالمي العظيم" في الثلاثينات. وهنا دعت المدرسة الكينزية إلى خفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى ليرتفع حجم الاستثمار و يتحقق التشغيل الكامل وترتفع الدخول، حيث تتجه الفائدة اتجاها عكسيا مع كمية النقود المتداولة تبعا للتحليل الكنزي.

كذلك، يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة إلى التوسع، بل الإفراط في الائتمان الذي أصبح حجمه خياليا خاصة بعد اكتشاف وسيلة جديدة للتوسع في حجم الإقراض و الاقتراض وهي "المشتقات المالية" التي يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءا على أصل واحد.و مع غياب الرقابة الكافية على هذه المشتقات المالية، والجدارة الائتمانية.....، نتيجة الاعتقاد الراسخ بقدرة الأسواق الحرة على تصحيح نفسها بنفسها بدون الحاجة إلى تدخل حكومي، انقطعت الصلة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي و أعلن بذلك عن أزمة ائتمان كانت كافية لتفجير أزمة مالية عالمية سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية.

وعليه، فانه مهما يكن مستوى الفائدة، مرتفع أو منخفض، فان عواقبه وخيمة على الاقتصاد ومستوى التشغيل.حيث تؤدي الفائدة كعائد لرأس المال إلى إعاقة النمو الاقتصادي و تعطيل عناصر الإنتاج، و لعل الطاقات البشرية المنتجة هي الأكثر تأثرا بذلك. فما هي تداعيات "الفائدة" على الطاقات البشرية المنتجة؟

و قد حاولنا الإجابة على هذا التساؤل من خلال محورين نظريين.تناول المحور الأول الفائدة و تعطيل الطاقات البشرية المنتجة من خلال الحث على الاكتناز، سوء تخصيص رأس المال، وارتفاع تكاليف الإنتاج .أما المحور الثاني فتناول الفائدة و طاقات بشرية منتجة في حلقة الفقر من خلال تدني مستوى كل من الصحة و التعليم.

كما دعمنا بحثنا هذا بدراسة حالة تناولت تداعيات الفائدة والأزمة المالية العالمية الراهنة على العمالة في الوطن العربي، حيث تمثل الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، انتقلت إليها العدوى و تأثرت بالأزمة المالية العالمية، خاصة تأثير الركود الاقتصادي المرتبط بتأثير الأزمة على زيادة معدلات البطالة

## I-الفائدة و تعطيل الطاقات البشرية المنتجة

تعمل الفائدة، كعائد ثابت للرأس المال المقترض، على إعاقة تشغيل عناصر الإنتاج، على رأسها الطاقات لبشرية المنتجة من خلال الرفع من مستوى الاكتناز، سوء تخصيص رأسمال ، تكلفة الإنتاج. كما سنبينه فيما يلي.

### أولا: الفائدة والاكتناز وتعطيل الطاقات البشرية المنتجة

### الفائدة و الاكتناز:

يرى **كينز**[1] أن الاستثمار(الطلب على النقود) هو مفاضلة بين سعر الفائدة النقدي الذي يدفعه المنظم للمؤسسات النقدية لقاء الاقتراض لغرض الاستثمار و سعر الفائدة الطبيعي الذي يمثل المردود المتوقع من جراء الاقتراض لغرض الاستثمار، مما يحدث تغيرات في الاستثمار تتتبعها تغيرات في الطلب الكلي.

وبما أن النقود وسيلة للتبادل، و إن دافع الطلب على النقود هو كونها أصلا من الأصول و مخزنا للقيمة. فان الدخل الفردي سوف يتوزع على نحو خياري، جزء يذهب لأغراض الاستهلاك الجاري والآخر للادخار. وبذلك، تتوزع دوافع الطلب على النقود على النحو التالي[2]:

1- لغرض المعاملات و هو طلب لغرض حاجات التبادل الفائدة الشخصية و تجارة.

2- لغرض الاحتياط و هو طلب لمواجهة النفقات غير المتوقعة .

3- لغرض المضاربة وهو طلب لمواجهة التقلبات في أسعار الفائدة لتحقيق مكاسب رأسمالية أو تحاشي خسارة في الموجودات المالية.

وعليه، يعتبر سعر الفائدة عاملا محددا للاحتفاظ بالثروة المدخرة على شكل سيولة نقدية، حيث يؤدي تدني معدلات أسعار الفائدة إلى الاحتفاظ بالنقد السائل على شكل مكتنزات، فينعكس ذلك على الطلب الكلي للسلع وترتفع أسعار الفائدة و يتراجع بذلك الاستثمار فتنخفض الدخول. كما أن استخدام النقود كسلعة وتنميتها عن طريق الإقراض بفائدة، جعل من الاكتناز وسيلة لتنمية لثروة بدلا من استخدام النقود لتمويل الاستثمار، فتحول النقود عن وظيفتها الأساسية كوسيلة للمبادلة و مقياس للقيم و استخدامها كمخزن للقيم حيث يتم اقتناؤها لذاتها بهدف تنمية الثروة و الممتلكات الخاصة. وهكذا تجمد السيولة النقدية و تحجب عن التداول فيقل عرضها و يبدأ المستثمرون و الأفراد الاقتراض و تكون الفائدة ثمنا لإعادة النقود إلى التداول مرة أخرى.

### الاكتناز و تعطيل الطاقات البشرية المنتجة :

لقد أثبتت عدة تجارب (تجربة النمسا 1933)أن الاكتناز و حجب النقود عن التداول يؤدي إلى نقص كبير في السيولة و ارتفاع فاحش في سعر الفائدة، مما يعمل على تعطيل الطاقات البشرية المنتجة سواء كانت تلك الكامنة في ملاك رؤوس الأموال أو الفاعلة لدى المستثمرون و العمال.

تجربة النمسا و الاكتناز[3]

في هذه التجربة، قام عمدة بلدية فرجل بالنمسا، وذلك بهدف القضاء على الفقر و البطالة المنتشرة في المدينة نتيجة البطء في التداول الذي تسبب في انتشار الأزمة الاقتصادية باقتراح وسيطا جديدا للتبادل بدلا من النقود الوطنية بحيث يكون هذا الوسيط مجبرا على البقاء في هذه الوظيفة بحكم طبيعته. فاستخدم النقود المدموغة في صورة إصدار أوراق نقدية من فئات مختلفة سميت "شهادات عمل" وأعطيت قوة النقود و قوة إبراء الذمة حيث يتم إلصاق طابع قيمته 1 من قيمة الورقة في مواضيع مخصص لذلك في بداية كل شهر، مما أدى إلى تسارع حاملي تلك الأوراق إلى التخلص من هذه الأوراق و صرفها قبل حلول أول الشهر. كما انه، على كل من يرغب في ورقة نقدية جديدة دفع 2 % مقابل الإصدار و بالتالي لن يكون الطلب على هذه الأوراق إلا في حدود الحاجة.

لقد أدى هذا الإجراء إلى توفير 50% من مجموع النقود الرسمية لدى خزينة البلدية التي اتجهت إلى سداد ما عليها من ديون و إقامة المرافق العامة ودفع رواتب الموظفين و أجور العمال كما وضعت الفوائض في البنوك حيث انه معفى من الضريبة 1....مقابل حصولهم على احتياجاتهم من رؤوس الأموال. كان الكل يتخلص من هذه الأموال (الأوراق) فيجعلها في استيفاء التزامات (الأفراد) أو تمويل مستثمرين (البنوك) بدون فائدة و يقوم هؤلاء بدورهم باستخدام هذه الأموال في المشاريع. هكذا زاد الطلب على الأيدي العاملة و ارتفعت الأجور نسبيا فازدادت القدرة الشرائية مما أدى إلى زيادة الإنتاج و يرجع نجاح هذه التجربة إلى أن "أوراق العمل" لا تقبل الاكتناز بحكم طبيعتها و تمنع الفائدة الربوية و بالتالي تساعد الإنتاج و الانتعاش الاقتصادي.

ومنه، يتسبب الاكتناز في انكماش اقتصادي فينخفض الاستثمار و تنخفض دخول المستثمرون و أجور العمال تبعا لذلك، فيقل الإنفاق الاستهلاكي ويتراجع الاستثمار أكثر لقلة الأرباح نتيجة ارتفاع تكلفة رأسمال من جهة (قلة موارد التمويل و ارتفاع تكلفتها) و صعوبة تصريف المنتجات لقلة الدخول (سلع استهلاكية أو استثمارية) من جهة أخرى. وعليه يتراجع حجم التشغيل و يقل الطلب على اليد العاملة فتتراجع الأجور (العمال الحاليين) وتتضاءل فرص العمل فتتفشى البطالة ويعم الفقر.

كذلك، تؤدي الفائدة إلى تعطيل جزء من الأيدي العاملة في المجتمع المتمثل في طبقة ملاك رؤوس الأموال، والذي أساس كسبهم استغلال ذات النقد من غير أن يبذلوا أي جهد أو يتحملوا تبعة إنتاج صناعي وزراعي، أو إخراج ما استبطنته الأرض من معادن, أو حواه البحر من لآلئ. وهم يتلذذون الربح من الكسب السهل.

لذلك، اعتبر الكثير من المفكرين المسلمون و غيرهم، الفائدة كسب غير طبيعي لان صاحب رأسمال لا يبذل جهدا ولا يقوم بأي عمل بل يتلذذ هذا الكسب المريح ويعزف عن الانضمام إلى طبقة العاملين.

فهذا الإمام **الرازي** – رحمه الله – يقول : " إنما حرم الله تعالى الربا من حيث انه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب ذلك لان صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقدا .....خف عليه اكتساب وجه المعيشة فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب و التجارة و الصناعات الشاقة وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق ,ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات و الحرف و الصناعات و العمارات ...."

وأيده في ذلك **الغزالي** حين قال : "واستغلال المال بالمال مما لا يقره الشرع، ولا يرضاه الله لعباده، لأنه يؤدي إلى انحياز المال للأغنياء، وتكديسه في خزائنهم و صناديقهم، ووقوف حركة الأعمال و التمييز بين الناس، وشيوع البطالة ، و الكساد في الأمة".[4]

**ويرى كينز** أن " الأفراد لا يدخرون بقصد الدخول و لكن بقصد تكوين رؤوس الأموال، و في سبيل هذه الغاية، تنشط المضاربات بغض النظر عن مقدار سعر الفائدة حيث المغنم الذي يحصل عليه الأفراد من جراء ذلك اكبر. واضمن من الاستثمار الذي قد يعود عليهم ولو استغلوا مدخراتهم" كذلك، اعتبر **أرسطو** الفائدة أيا كان مقدارها كسبا "غير طبيعيا " لان مؤداها أن يكون النقد وحدة منتجا غلة من غير أن يشترك صاحبه في أي عمل أو يتحمل أي تبعة " فهي معاملة غير طبيعية يتخذ النقد فيها لذاته يكون سلعة تباع بمثلها".فالنقد حسب **"دافيد هيوم"** ليس مادة للتجارة و لكنه أداتها، انه

ليس دولابا من دواليب التجارة ولكن الزيت يلين الذي مدارها"[5].

## ثانيا : الفائدة و سوء تخصيص رأسمال :

في ظل التعامل بالفائدة، يتجه رأسمال إلى الاستثمارات قصيرة الأجل التي تحقق أقصى فائدة في المدى القصير، كالاستثمار في مجال التجارة أو الاستثمار في المجال الخاص بقطاع الاستهلاك بصفة عامة و الاستهلاك الترفي بصفة خاصة. فالمرابي يعمل على توجيه أمواله للقروض القصيرة الأجل ذات فائدة مرتفعة نسبيا، مخاطر أقل و ربح سريع. وبذلك، تؤدي الفائدة إلى تركيز التمويل على القطاع التجاري، أو إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية، عوض توجيه موارد المجتمع الإنتاجية نحو تنمية اقتصادية تقتضي توجيه رؤوس الأموال إلى استثمارات طويلة الأجل تعتمد تغيير الفن الإنتاجي وتنفيذ مخترعات جديدة، فتخلق فرص عمل جديدة ترفع من مستوى تشغيل الطاقات العاطلة في المجتمع.

يقول "**أبو الأعلى المودودي** : "ثم إن من كرامات الربا إن رأسمال لا يرضى أن يتجه إلى أعمال نافعة تشتد إليها الحاجة و المصلحة العامة مادامت لا ترد على صاحبه بالربح حسب سعر الربا في السوق. و يجري على العكس من ذلك متدفقا إلى أعمال لا تحتاج إليها المصلحة العامة ما دامت تعود على صاحبها بربح مغرق" وقل أيضا : إن أصحاب الصناعة و الحرف الأخرى يرغمون طبعا على سلوك طريق ضيق النظر و على عدم الجرأة في أعمالهم فلا يأخذون من هؤلاء الرأسماليين إلا ديونا قصيرة الأجل يكتفون بأعمال مؤقتة محدودة النطاق مكان أن يعلموا شيئا للمصلحة العامة الدائمة و التوسع في نطاقها" [6]

## ثالثا : الفائدة كتكلفة لرأس المال

تعمل الفائدة كتكلفة لرأس المال على رفع تكاليف الإنتاج، تناقص الأرباح، وتراجع الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار ومستويات التشغيل ، فتتضاءل فرص العمل نتيجة لذلك.و قد تتسبب الفائدة في فقدان مناصب العمل المتاحة و تحول الطاقات المشغلة إلى طاقات عاطلة إذا تعذر على المستثمر دفع تكلفة رأس المال المقترض و آل إلى الإفلاس. كذلك ، يؤدي عبء هذه التكلفة وعواقبها الوخيمة(الإفلاس) إلى تثبيط عزيمة المستثمرون الجدد و تعطيل الطاقات البشرية المنتجة ،منظمون و عمال.

### 1- الفائدة كتكلفة لرأس المال و التمويل :

يعتمد المستثمر في تمويل استثماراته على أمواله الخاصة أو ما.يسمى بالتمويل الذاتي الذي يرتكز أساسا على صافي الأرباح للاستثمارات القائمة (نشاط المؤسسة)، أو على الديون المتمثلة في القروض، حيث يتحدد قرار التمويل بالقروض من خلال مقارنة الفائدة أي تكلفة رأسمال المقترض بمعدل ربحية المشروع، أي بتقدير الكفاءة الحدية لرأسمال في المشروع. فالمستثمر يقوم بانجاز المشاريع التي تدر عائدا (المعدل العائد الداخلي) يفوق تكلفة رأس المال المستثمر(سعر الفائدة). و

كل ارتفاع في سعر الفائدة سيؤدي حتما إلى تناقص الأرباح مما يثبط من عزيمة المستثمرون و يزيد من عزوفهم عن الاستثمار، فيتراجع مستوى التشغيل و يقل الطلب على العمل، فتقل بذلك فرص تشغيل الطاقات البشرية العاطلة (فرص العمل) من جهة، و تنخفض دخول الطاقات البشرية المنتجة، خاصة الأجور لانخفاض قوة التفاوض من جهة أخرى.

أما فيما يخص المستثمرون المضطرون إلى هذه القروض لتجديد استثماراتهم من أجل مواجهة متطلبات السوق، و نظرا لانخفاض الأرباح نتيجة ارتفاع تكلفة رأسمال، يعمد هؤلاء إلى إنقاص التكاليف غالبا ما تكون تلك المتمثلة في الأجور فيقع الضرر على الطاقات البشرية المنتجة سواء كان ذلك من خلال تدنيه أجورها، أو إحالتها على البطالة.

### 2- الفائدة كتكلفة لرأس المال والطلب الاستهلاكي :

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الدافع الأساسي للإنتاج، و حافزا للإنفاق الاستثماري حيث الزيادة المتتالية في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار ومستوى التشغيل وتخلق بذلك فرص تشغيل للطاقات البشرية العاطلة وتنتعش الدخول الحقيقية للطاقات البشرية المنتجة (أرباح و أجور) بفضل زيادة العرض السلعي (زيادة الإنتاج) من جهة، وارتفاع الأجور(زيادة الطلب على اليد العاملة) من جهة أخرى، فيزداد الطلب الاستهلاكي ويرتفع مستوى كل من الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و هكذا....وهذا ما يعرف ب"اثر المعجل" أو "الاستثمار المولد"[7].

ولكن، يؤدي التعامل بالفائدة إلى تدهور القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بسبب ارتفاع تكلفة رأس المال وقلة العرض من جهة "فمن كرامات هذه الديون ....نفسها إن أصحاب المصانع يقللون من إنتاج البضائع في مصانعهم لمجرد ما يحسون بقلة الطلب عليها "[8]، وسياسة تخفيض الأجور التي يعمد إليها المنتجون لخفض التكاليف من جهة أخرى. وينتقل عبئ الفائدة إلى المستهلكين فيتراجع إنفاقهم الاستهلاكي و يقل الطلب على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية فيتراجع الإنفاق الاستثماري وينخفض حجم التشغيل ويقل الطلب على اليد العاملة فتنخفض الأجور وتنتشر البطالة وينخفض بذلك الطلب الفعلي مرة ثانية.

### 3- الفائدة كتكلفة لرأس المال و الإفلاس:

تتسبب الفائدة كتكلفة لرأس المال في إفلاس المستثمر وإحالة الطاقات البشرية المنتجة إلى العطالة و تلاشي أمال الطاقات البشرية العاطلة في التشغيل، وذلك من عدة أبواب :

1- قد يتعذر على المستثمر الحصول على قروض، بسبب ضعف الملاءة المالية و عدم القدرة على تسديد الديون نتيجة ارتفاع التكاليف و انخفاض الأرباح، فيضطر إلى الاستمرار في نشاطه بآلات و أدوات قديمة اهتلكت تتسبب بمنتجات معيبة يصعب تصريفها لأنه في هذا الوضع " سيستعصى عليهم أن يصرفوا ثروة عظيمة في اشتراء الآلات و الماكينات المستحدثة بل سيجدون لأنفسهم بدا أن يضلوا يستخدمون ما بأيديهم من الآلات و الماكينات القديمة المستعملة وإلا يوردوا إلى السوق إلا منتجات رديئة حتى يتمكنوا من الوفاء بما عليهم من الدين ورباه و يولوا مع ذلك شيئا من الربح لأنفسهم"[9]. و هكذا يعجز المستثمر على توفير السيولة اللازمة لتسديد الدين و رباه فيقع في الإفلاس.

2-كما انه، غالبا ما تكون مدة القرض طويلة حيث يمكن لمتغيرات أن تحول دون الوفاء بالدين كانخفاض أسعار السلع لشدة المنافسة، أو حدوث أزمات أفقرت المجتمع، أو ارتفاع في تكاليف الإنتاج كسعر الفائدة " إن الذي سيقرضه التجار والصناع لمشاريعهم التجارية و الصناعية لأجل طويل بسبب اخذ الربا منهم حسب سعر معين كثيرا من المفاسد .فمثل هذه الديون تؤخذ عامة لعشرة أعوام أو عشرين أو ثلاثين عاما و يتفق فيها الفريقان على سعر مخصوص يوفيه المدين إلى الدائن سنويا ولا يراعي فيها ولا يمكن أن يراعى ما دام لا يرى الفريقان من ظهر الغيب ما سيتقلب على أثمان البضائع من تطورات الارتفاع و الانخفاض و انه إلى أي حد سوف تزيد أو تقل أو تنعدم بتاتا فرص الربح للمدين خلال مدة العشر سنين أو العشرين أو الثلاثين سنة الآتية..." [10]

ومنه، تؤدي الفائدة وطول مدة القرض إلى إضعاف قدرة المستثمر على تسديد ديونه فيقع في الإفلاس، يقول الشيخ **المودودي** " ولكن إذا انخفضت الأثمان في السوق إلى شطر ما هي عليه اليوم مثلا فمعناه أن هذا المدين ما دام لا يبيع في تلك السنين القادمة أضعاف ما يبيعه اليوم من بضائع، فانه لن يستطيع أن يؤدي إلى الدائن قسطه من الدين و لا من الربا و ستكون النتيجة اللازمة لذلك أن يفلس أكثر مدينين هذا الدائن" [11].

كذلك، يؤدي الارتفاع في التكاليف والانخفاض في الأرباح (الناتج عن الفائدة كتكلفة لرأس المال) إلى حالة من العسر المالي يليها عجز مالي يصعب على المستثمر تخطيه له، ما دام المرابون يمتنعون عن تقديم العون لأنهم سيجدونها فرصة للمغالاة في أسعار الفائدة، فالذي"يكون نصب عين المرابي عامة في المعاملة الربوية هو ما يكون عليه المقترض من الفقر والبؤس والاضطرار و انه إلى أي حد تسوء حاله إن لم ينل منه الدين، فعلى أساس هذه الأمور يقضي الدائن في نفسه، ماذا ينبغي أن يطالب به المد ين من ربا؟ فان لم يكن فقره شديدا و حاله سيئة وكان لا يستقرض مالا كثيرا كان سعر الربا قليلا، و لكن بالعكس من ذلك إن سعر الربا يرتفع على قدر ما يكون فقره مدقعا و حاله سيئة و حاجته إلى الدين شديدة"[12]. وإذا لم يتم انتشال هذا المنتج من العجز المالي، سيقع حتما في الإفلاس ما دام المرابون سيتسارعون للمطالبة بديونهم و الاستيلاء على ممتلكاته فينقضون على هذه الطاقة البشرية المنتجة كما ينقض الوحش المترصد على فريسته.

وهكذا، تتسبب الفائدة في الإفلاس و تحويل الطاقات المنتجة في القطاع التي تنشط فيه هذه الطاقات المفلسة (المستثمر المفلس، دائنة، زبائنه، وممولية) إلى العطالة، كما تتلاشى أمال تشغيل الطاقات العاطلة فيرتفع معدل البطالة وتقل الدخول ويعم الفقر و الخراب

## 4- الفائدة وتحويل الطاقات البشرية المنتجة إلى طاقات عاطلة_:

تعتبر الفائدة أسوء أنواع الظلم لان الطرف الذي يقرض المال يضمن رأسماله و فائدته الزائدة عليه من غير أن يتعرض لأدنى مخاطرة، بينما المقترض الذي سيستثمر هذه الأموال في الزراعة و الصناعة و التجارة و التي تحتمل الربح و الخسارة تقع عليه المخاطرة كاملة في حالة الخسارة حتى ولو اخذ بكل الأسباب و الاحتياطات التي يقدر عليها. فليس من العدل أن يكون ربح البطال المرابي صاحب رأسمال ثابتا وأهل العمل والجهد غير ثابت. فأي مبادئ و أي قانون أباح هذا الظلم.

وحتى وان كان الربح الذي يناله المدين المحترف للتجارة والصناعة أو غيرهما بماله المقترض هو أكثر من الفائدة فلا يجوز تبرير هذا الظلم "فلا يجوز بموجب أي شيء من العقل و العدل و مبادئ التجارة و قانون الاقتصاد إثبات المعقولية في أن تكون منفعة التجار والصناع و المزارعين ممن هم العاملون الحقيقيون للإنتاج و الصارفون للأوقات والباذلون للجهود و المستنفذون لكل ما يكملون من القوى الجسدية و الفكرية لإنتاج حاجات المجتمع و تهيئتها يأبى كل شيء من

العقل والعدل أن يكون ربح هؤلاء المساكين غير معين و يكون ربح ذلك المرابي الوادع المستريح الذي أنما اقرض شيئا من ماله المدخر الفاضل عن حاجاته معينا يقينا، و أن يكون هؤلاء جميعا مهددين بالخطر على الدوام و يكون صاحبهم هذا مضمونا ربحه مهما تكن الظروف و الأحوال" [13].

أما الظلم الأكبر فيكون عندما يخسر هذا المستثمر المقترض، تاجرا كان أو صانعا، فلم ينتفع بهذا المال أو كان ربحه اقل من الفائدة فعلى أي أساس يستحق هذا الدائن أن ينال منه الفائدة. و إذا كان ربحه كله يساوي مبلغ الفائدة، فأي نوع من العدل يبيح لهذا الدائن إن لا يدعه ينال شيئا من ربحه مع انه هو الذي قد بذل وقته وجهده وكفاءته ورأسماله طول مدة العمل، وكيف يجوز لهذا الدائن أن يأخذ كل هذا الربح بمجرد انه قد اقرضه ماله؟."فاقل ما يكون حق الثور الذي يسقى ارض الفلاح طول النهار أن يطالب الفلاح مساءا بعلفه ولكن الويل لهذا التعامل الربوي فانه يجعل من الإنسان ثورا عليه أن يعمل لصاحبه طول النهار إلا أن عليه كيما ينال علفه– أن يذهب إلى مكان أخر"[14].

فكيف لا تتحول الطبقة المنتجة إلى طبقة عاطلة بعد كل هذا الاستغلال و الجحود التي تلقاه من ملاك رؤوس المال، وأي تحفيز هذا يدفع الطبقة المنتجة إلى الاستثمار و المخاطرة إذ تستنزف الفائدة كل جهودها وقد تدفع بها إلى الهلاك عندما تصبح الفائدة دين.لا يجد المستثمر سبيلا لتسديده إلا بالتنازل عن بيته أو حرمان أولاده من قوت يومهم.وقد ينته الأمربه إلى السجن و المهانة عوض العزة و التقدير.

## II –الفائدة و طاقات بشرية منتجة في حلقة الفقر

يترتب عن الانخفاض في الدخول ،جراء الفائدة، تدني في مستوى الإنفاق على كل من الصحة والتعليم واكتساب المهارات، فيقع الفرد في حلقة مفرغة من الفقر مفادها أن الانخفاض في الأجر الحقيقي يؤدي إلى الانخفاض في الإنفاق على الصحة و التعليم و التدريب، فيجد الفرد نفسه مرغما على الأعمال ذات مستوى متدني وطلب ضعيف وأجور ضعيفة، و هكذا هي الحلقة.

### أولا : الفائدة و انخفاض الأجر الحقيقي

تعمل أسعار الفائدة المنخفضة على رفع حجم الاستثمار و زيادة التشغيل، وتوسع إنتاجي فزيادة على طلب الموارد و قوة العمل مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الاسمية من جهة وانخفاض أسعار السلع من جهة أخرى، فتنتعش الأجور الحقيقية إلى أن تصل إلى مستوى الرفاهية، لأنه كلما آل سعر الفائدة إلى الصفر كلما انتعشت الأجور الحقيقية إلى أن تصل مستوى الرفاهية. و لكن، هذا التحسن في الأجور لن يكون إلا في المدى القصير لأن سعر الفائدة سيعود للتأثير في العرض و الطلب مرة أخرى.

#### 1- العـرض:

يؤدي سعر الفائدة إلى التوسع الإنتاجي فزيادة في العرض السلعي و ارتفاع في الأرباح يفتح الشهية للدخول في مشاريع جديدة ومن ثمة زيادة في الطلب على رأس المال فيقع المستثمرون في قبضة المضاربين المكتنزين لرؤوس الأموال

(في فترة انخفاض سعر الفائدة) الذي يقومون بالمغالاة ورفع أسعار الفائدة. وهكذا ترتفع تكلفة رأس المال و تتراجع الاستثمارات فتنخفض كمية السلع المعروضة و ترتفع أسعارها فتتدهور لذلك الأجور الحقيقية، "فمن كرامات هذه الديون أن أصحاب المصانع يقللون من إنتاج البضائع في مصانعهم لمجرد ما يحسون بقلة الطلب عليها في السوق ولا يجدون من أنفسهم جرأة – ولو إلى مدة قصيرة – على أن يبقوا يتجول البضائع في مصانعهم على ذلك النطاق نفسه الذي كانوا ينتجونها عليه من قبل لأنهم يجدون أنفسهم مهددين بالخطر الداهم القائمين على شفا حفرة من الإفلاس إذا انخفضت قيمة بضائعهم" (15).

إن انخفاض سعر الفائدة يفتح **2 – الطلـب :**

شهية المستثمرون فترتفع الكتلة النقدية في التداول بفعل المضاعف النقدي و تنخفض القدرة الشرائية لانخفاض قيمة النقد و ارتفاع الأسعار، لأن قيمة النقد تتغير بتغير كمية النقود و سرعة دورانها حيث كمية النقود (سائلة و مصرفية) سرعة للأسعار. كما أن النقود المصرفية و عمليات توليد النقود تزيد دورانها الدخل القومي الحقيقي(الإنتاج القومي) المستوى العام من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد و تؤدي إلى انخفاض قيمة النقد الحقيقية بارتفاع الأسعار، فتتدهور القدرة الشرائية و تتراجع الدخول الحقيقية فتضعف الكفاءة الإنتاجية و يتراجع الاستثمار مما يؤثر على كمية السلع المعروضة. يقول **فرايهرفون بيتمان** " إن الفائدة تعتبر هي التضخم ذاته وبالنسبة للاقتصاد القومي فان الفائدة المرتفعة تؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة و بالتالي تدهور في قيمتها الحقيقية"(16).

**ثانيا : انخفاض الأجر الحقيقي و حلقة الفقر**

**-1سوء التغذية :**

حسب **جالبريت** ، فإن " سوء التغذية الناتج عن عدم كفاية الأطعمة من ناحية و ضعف المستوى الصحي لعدم كفاية الأدوية و الرعاية الصحية و عدم توافر المساكن الملائمة ، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية الوسائل التي يمكن بها تجنب سوء التغذية و الموت المبكر، كل ذلك يدخل في الفقر المطلق و باعتباره ليس حالة ثابتة و مستقرة مع مرور الزمن و إنما تتغير مستوياته بتغير مستوى الدخل في المجتمع "(17). كما أن انخفاض الدخل الحقيقي قد يصل إلى مستوى لا يملك فيه الفرد مالا لكي يتغذى فيصاب بسوء التغذية تجعل صحته ضعيفة و حقيقية كونه ضعيفا جسديا فان طاقته العملية تكون متدنية و التي تعني انه فقير، والتي تعني بدورها انه سوف لن يملك ليتغذى و هكذا هي دورة انخفاض الأجر الحقيقي التي تمثل دورة الفقر، كما يوضحها الشكل التالي :

شكل رقم (1) " سوء التغذية و حلقة الفقر"

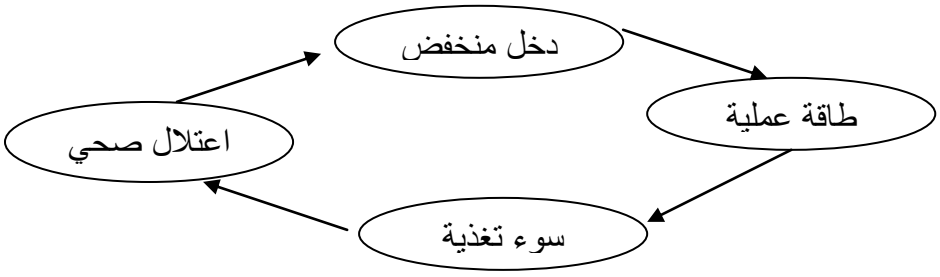

المصدر: عبد العزيز عبد اللطيف زيدان أساليب إشباع الحاجات الأساسية أطروحة دكتوراه جامعة الموصل كلية الإدارة و الاقتصاد 1995

ويؤيد هذه الحلقة كل من **هجينز** عندما يقول أن" انخفاض دخل الفرد الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الحالة المعاشية والتي بدورها تؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة البشرية و هكذا ينعكس على انخفاض مستوى الدخل و هكذا" **ونوركس** حين يصرح بان" الرجل الفقير عادة لا يجد ما يشبع به نفسه مما يجعله ضعيف البدن و غير قادر على العمل و هذا الوضع يقود إلى عدم استطاعة هذا الرجل من الحصول على دخل كاف ليشبع به نفسه و هكذا"[18]

## 2- انخفاض مستوى التعليم

إن للإنفاق على التعليم أثار اقتصادية ايجابية على دخل الفرد كما أوضح "**ميلر**"عام 1958 في دراسة قام بها لاثرالتعليم الابتدائي والثانوي و العالي و خرج بنتيجة مؤداها "كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائدا بحوالي أربعمائة ألف دولار" كما يمنح التعليم و اكتساب المهارات الفرد فرصته في الالتحاق بالأعمال التي تحتاج إلى المجهود الفكري ذات الأجور العالية، فهي تفتح أمامه مجال الفرص و توسعه، حيث تختلف الفرص باختلاف المرحلة التعليمية التي ينتهي إليها الفرد، حسب"**وايزبرود**"[19]. أما إذا قلت المهارات و انخفض مستوى التعليم فان فرص العمل تتضاءل و لن يبقى أمام الفرد إلا الأعمال الشاقة التي تحتاج إلى المجهود العضلي غالبا ما تكون عوائدها ضعيفة .

ولا يقتصر ذلك على التعليم العام، بل إن للتعليم المهني و الفني أهمية أيضا فهو من العوامل الرئيسية للكفاءة في الإنتاج، فلابد من تحصيل هذه العلوم و مواكبة مستجداتها حتى يحافظ العمال على مناصبهم و إلا ستطالهم البطالة الفنية أو التكنولوجية الناتجة عن استخدام فن إنتاجي جديد يتطلب عمالة مدربة تدريبا خاصا، أو الاستغناء عنهم لان المؤسسة لم تعد بحاجة إليهم .فدخول آلات و معدات حديثة يؤدي عدم المواءمة بين العرض و الطلب لليد العاملة فترتفع معدلات البطالة و تنخفض الأجور خاصة مع تطور الحياة وظهور الكثير من المخترعات الحديثة فأصبحت جل الأعمال تتطلب كفاءة خاصة ومنه تعليم و مهارة.

ومنه، يترتب عن الانخفاض في الأجر تدني في مستوى الإنفاق على التعليم واكتساب المهارات، فيقع الفرد في حلقة مفرغة مفادها أن الانخفاض في الأجر الحقيقي يؤدي إلى الانخفاض في الإنفاق على التعليم و التدريب فيجد الفرد نفسه مرغما على الأعمال ذات مستوى متدني وطلب ضعيف فأجور ضعيفة . كما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم (3): تدني مستوى التعليم و حلقة الفقر

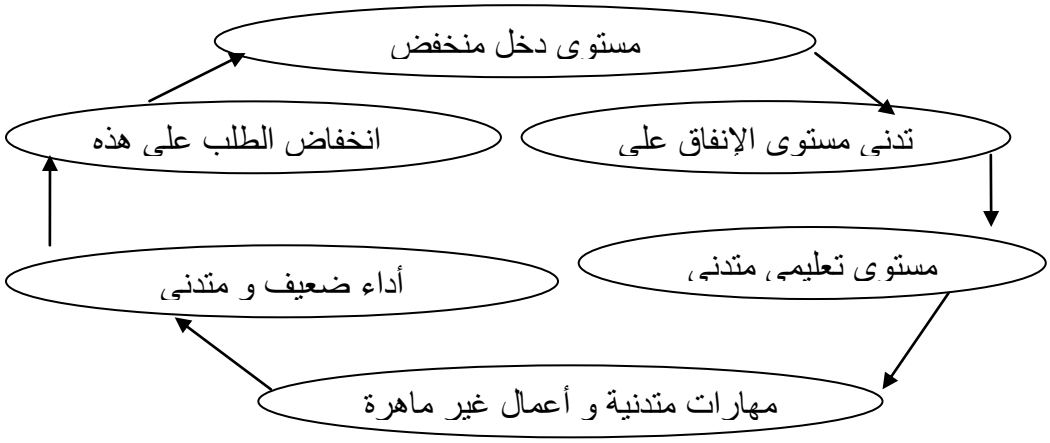


مصدر : من إعداد الباحثين

و عليه، يتبين الأثر المتبادل بين كل من التعليم والصحة والأجر الحقيقي حيث يتحدد مستوى الإنفاق بمستوى الأجر الحقيقي حيث يؤثر الإنفاق الاستثمار في كل من الصحة و التعليم على مستوى الأجر الحقيقي. فحسب **شولتز** فان الاستثمار العنصر البشري "هو كل إنفاق على المجالات المختلفة كالخدمات الصحية والتدريب المهني و التعليم النظامي، فالخدمات الصحية مثلا لها نتائج اقتصادية و تعتبر استثمارا من حيث المساعدة في زيادة الإنتاج " [20] كذلك، يتحدد الإنفاق المخصص لتنمية القدرات و المهارات وفقا لهدف زيادة الدخل الحقيقي.

ومنه، فأن هذا الأثر المتبادل يدخل الفرد في حلقة مفرغة للفقر لا يستطيع الخروج منها، ومع الزمن يصبح فقره متأصلا.حيث تعرف **جالبريت** الفقر المتأصل على انه " هو الذي يكون مصحوبا ببعض الخصائص التي تتصف بها الأسرة أو الفرد مثلا المرض النفسي أو العقلي، الأمراض العضوية و الأمية، فالفقر المتأصل لا يعالج وذلك لان القصور الخاص بالفرد يعوقه عن العمل و المشاركة في التقدم الاقتصادي"[21].

## دراسة حالة : تداعيات الفائدة و الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي

### أولا: الفائدة و الأزمة المالية العالمية

تعود بداية أزمة عام 2008 إلى ما قبل هذا التاريخ بسنوات، عندما قام محافظ البنك الفدرالي"**آلان جرينسبان**" في عام 2001 بخفض الفائدة على الدولار و المربوطة بها فائدة الإقراض وتقريبها إلى الصفر لأول مرة منذ 310 سنة (1%)، محاولة منه لتنشيط سوق إقراض الأفراد والشركات على حد سواء.وقد نجحت الخطة في البداية في أسواق الأسهم و العقار و غيرها مما أدى إلى زيادة الأسعار و ارتفاع قيمة الأسهم و العقارات التي تضاعفت مرات و مرات حيث قارب الارتفاع في الاسعار20% خلال أعوام 2005 إلى بداية سنة 2008"[22].

ومما زاد الطينة بله، الإبقاء على سعر الفائدة منخفضا لتشجيع الاقتراض و ابتكار منتجات مالية جديدة لامتصاص الكم الهائل من الأموال العامة التي تراكمت بسبب سياسة خفض الفائدة آنذاك و تراكم أموال دول النفط خاصة الخليج، والعمل على استعابها في المحافظ و الصناديق الاستثمارية. كل تلك الأموال تطلبت ابتكار مشتقات مالية جديدة لتشكيل سوق ثانوية موازية لأسواق الاستثمار في العقار و الأسهم فيما يسمى ب"**التوريق**" الذي تبعته **أزمة عقار** و**أزمة ائتمان** فجرتا **أزمة مالية عالمية**.

## 1- التـوريـق:

التوريق مشتق مالي مكون من بيع سندات الرهن العقاري الخاصة بملايين المقترضين الأمريكيين و الانجليز ممن اشتروا ملايين المنازل المرهونة للبنوك الاستثمارية و العمل على تحويل تلك الديون إلى سلعة تباع و تشترى في سوق الأسهم و السندات، يهدف إلى جلب سيولة إضافية تستخدم للبنك صاحب القرض، و الاستفادة من الرهن للحصول على المزيد من الأرباح. كما ينقل مخاطر تعثر القرض للبنك المشتري.و قد انساقت حتى المحافظ و الصناديق السيادية للدول على رأسها الدول العربية إلى الاستثمار في هذه المشتقات، التي لم يقتصر الأمر فيها على القروض العقارية لأشخاص يمتلكون مقابلها ضمانات و لكن امتد التوريق القروض المقدمة لذوي الملاءة الضعيفة و حتى عقود التامين على تلك القروض و إنشاء سوق لها. و هكذا تورط الجميع في عملية التوريق حتى بلغت27 ألف مليار دولار [23].

وفي أواسط عام 2007 بدا تراجع النشاط العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية و معه بدا تراجع أسعار المنازل المرهونة بالانخفاض بدلا من الارتفاع، وكان معظم أصحاب تلك المنازل قد اشتروا منازل ثانية للمضاربة بها بفوائد عالية متوقعين استمرار الارتفاع، ولكن حدث العكس بوقوع أزمة الرهن العقاري.

## 2- أزمـة الرهـن العقـاري :

يعود السبب المباشر لانفجار الأزمة العالمية الاقتصادية من وجهة نظر معظم الاقتصاديين إلى أزمة الرهن العقاري في أمريكا التي يتحمل مسؤوليتها القانون الذي وضعه الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في عام 2004 عندما أعلن عن طريق وزارة الاعمار تسهيلات تسمح للأفراد من ذوي الدخل المحدود بشراء عقار دون دفعة أولى ودون أي تدقيق في أهلية هؤلاء الأفراد و مقدرتهم على تحمل مسؤولية تسديد المستحقات المترتبة على القروض المعطاة.

وعليه اقبل الأمريكيون أفرادا و شركات على شراء العقارات بغرض السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة، مما دفع إلى ارتفاع أسعار العقارات و بشكل خيالي من دون أي قيمة حقيقية لهذا الارتفاع واستمرت في ذلك حتى انفجرت في صيف 2007 أزمة الرهن العقاري، حيث تدهورت قدرة الأفراد في سداد ديونهم وأصبحوا رهينة التزامات مالية طيلة حياتهم. وفي ظل تصاعد الفوائد وعدم قدرة أصحاب المنازل على إعادة بيعها أو رهنها للحصول على سيولة، توقف تسديد هؤلاء لديون الرهن العقاري التي بلغت 11تريليون دولار عام 2008[24].

## 3- الائتمـان ازمـــــــة:

ومن اجل المحافظة على بيوتهم، استخدم الكثير من المواطنين الأمريكيين بطاقاتهم الائتمانية لتسديد الديون المستحقة عليهم من الرهن العقاري حتى استنفذ عدد كبير منها حد ائتماني أعلى.وأدى عجز هؤلاء المقترضون عن تسديد ديونهم أو

حتى خدمة فوائدها، إن تتبع أزمة الرهن العقاري أزمة بطاقات الائتمان التي كانت اشد منها، وبمثابة إعصار ضرب النظام المصرفي وكان مؤشرا لوقوع مشكلة عواقبها كارثة على الاقتصاد العالمي.

وفي صباح يوم الاثنين الأسود اهتزت واحدة من أركان النظام اللبرالي وهو الاحتكام إلى سعر الفائدة كمنظم للأسواق بانفجار فقاعة العقار وانهيار "والستريت" وبداية مرحلة إفلاس البنوك الكبيرة من أمثال"ليمان بروذرز"و"ميربل لينش" في الولايات المتحدة الأمريكية وبنك " نورذن روك"في بريطانيا، ودخلت السوق في كساد كبير وتراجعت التجارة العالمية بحوالي 14,3%[25] و انتقلت عدوى ضعف الائتمان ونقص السيولة إلى بقية بنوك اروبا وآسيا و منها الدول العربية. فما هي تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العربي ومن ثم على العمالة في الوطن العربية؟

## ثانيا : تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

بما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فهي تتأثر بأزماته. ولكنها كانت الأكثر تأثرا بالأزمة المالية العالمية نتيجة تزايد انفتاحها الاقتصادي (حجم العلاقات الاقتصادية المالية بينها و بين العالم الخارجي) كما يوضحه الجدول التالي عن طريق نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي المتزايدة سنويا والتي وصلت إلى 87% سنة 2007

***الجدول رقم (1): درجة انفتاح الاقتصاديات العربية على الاقتصاد العالمي***

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي | 61.2 | 62.3 | 66.9 | 74.9 | 84.7 | 80.9 | 86.7 |

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008

كذلك، أدى اعتماد الاقتصاد العربي على قطاعات ترتبط بالاقتصاد العالمي، كقطاع الصادرات و النفط، القطاع المالي و البورصات، المعونات الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، السياحة و القطاع العقاري، إلى أن يكون من بين الاقتصاديات الأكثر عرضة للازمة. ويوضح الجدول التالي الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية حسب القطاع و النشاط الاقتصادي.

***الجدول رقم (2): الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية حسب القطاع والنشاط الاقتصاد***

| الدول/الوصف | انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الموازنات | انخفاض التحويلات وعائدات | انخفاض الاستثمارات | انخفاض أسواق المال | التأثير على الصناديق السيادية | انخفاض الصادرات | أسواق العمل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | والصادرات | السياحة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدول الأكثر تأثر** | الجزائر، السعودية، اليمن، الأمارات، عمان، السودان، العراق، ليبيا | مصر، المغرب، تونس الأردن، اليمن، السودان | الأمارات، الكويت، المغرب، الجزائر | البحرين، السعودية، قطر، الكويت، الأمارات | الكويت، قطر، الأمارات، السعودية | تونس، ليبيا، المغرب، مصر | زيادة معدلات البطالة بعد الأزمة في كل الدول العربية، خاصة بطالة الشباب في كلا من الجزائر، السعودية، مصر والسودان. |

المصدر :مؤتمرالعمل العربي، الدورة الثامنة و الثلاثون، القاهرة، مصر ،15-22 ماي 2011

## آليات انتقال الأزمة إلى الدول العربية

حسب الدراسات التي تناولت تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، تتمثل آليات انتقال عدوى الأزمة فيما يلي:

### 1- تراجع أسواق المال والتأثير على عائدات الصناديق السيادية :

أظهرت الأزمة الأخيرة أن أولى آليات العدوى المالية تتم من خلال أسواق المال و عن طريق انتقال رؤوس الأموال .فقد كان اثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية وأسواق الأسهم العربية شديدا بصورة واضحة في فبراير عام 2009 م، حيث بلغت خسائر استثمارات الصناديق السيادية لدول الخليج في الفترة 2007-2008 أكثر من100 مليار دولار أمريكي في الولايات المتحدة واروبا[26]، وتدهورت مؤشرات السوق المالي في بعض الدول العربية كما يوضحه

**الجدول التالي:**

***جدول رقم (3) تراجع مؤشرات السوق المالية لبعض الدول العربية في الفترة 2008-2009***

| | مسقط | الكويت | دبي | السعودية | أبو ظبي | بيروت | فلسطين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشرات السوق المالي | %71,4 | %67,8 | %63,3 | %67,1 | %60,9 | %22,6 | %13,7 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات قدمت في مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة و الثلاثون-مصدر سبق ذكره.

### 2- التأثير على أسواق السلع، السياحة و الصادرات

سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع حيث انخفضت أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط الذي تراجع الطلب عليه و انهارت أسعاره حين فقد ما يزيد عن ثلثي سعره (من 148 دولار للبرميل إلى 40 دولار للبرميل في نهاية 2008 فانخفضت صادراته. وبالمثل تراجعت أسعار الحبوب و السكر و الزيوت وغيرها من المواد الغذائية وانخفضت الصادرات المغربية بنحو 14% في الربع الأول من عام 2009. كذلك، عرفت أسواق الخدمات انخفاض كبير في الطلب على السفر و السياحة خاصة (مصر و المغرب وتونس ولبنان)، حيث انخفضت عائدات السياحة بنسبة 18% في دول الشرق الأوسط جراء فقدان السياح خلال عام 2009، و بنسبة 17% في مصر خلال الربع الأول من عام 2008. وتراجعت خدمات الشحن و النقل و رسوم المطارات مما تسبب في ركود في أسواق السفن و إلغاء طلبيات السفن و الطائرات الجديدة [27]

### 3- تراجع تحويلات العاملين في الخارج

تقدر التحويلات للدول العربية (تونس، المغرب، الجزائر) من دول الاتحاد الاروبي و دول الخليج (مصر، الأردن، لبنانّ، والسودان) نحو 5 مليار دولار. و لكن، بفعل الأزمة وفقدان مناصب العمل تراجعت تحويلات المغتربين. فمثلا، فقدت مصر ما يقارب 15% من التحويلات كما أنهى نحو7 آلاف عامل اغترابهم، وفقدت الأردن 3% من تحويلات مغتربيها شهر مارس 2009. كما انخفضت تحويلات المهاجرين بالمغرب في عام 2008 إلى 8,7 %من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 15% في العام 2007 [28].

**4- تزايد البطالة و حالات الفقر و ضعف خلق فرص عمل:**وسيتم التطرق إلى هذه الآلية، موضوع بحثنا ، بالتفصيل فيما يلي

### ثالثا : تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة العربية

لقد كان تأثير الأزمة المالية العالمية على التشغيل و التوظيف في المنطقة العربية أكثر حدة منها على الاقتصاديات النامية الأخرى، حيث تسببت في تراجع مستويات التشغيل في الدول العربية في معظم القطاعات نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.و حسب بيانات منظمة العمل الدولية فان نصيب دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من الوظائف الجديدة على النطاق العالمي نحو 9 %، الثانية في الترتيب الأدنى بعد وسط و جنوب شرق اروبا و التي كانت نسبتها 2% فقط. فقد بلغ عدد المتعطلين22,2 مليون عاطل، بزيادة قدرها3,6مليون عاطل خلال الفترة 2009-2010 بمعدل بطالة قدره 17%[29]، ذلك إنها تعتمد في تمويل نموها الاقتصادي إما على صادرات المواد الخام والبترولية التي انخفض الطلب العالمي عليها وانهارت أسعارها بمعدلات رهيبة، أو على عائدات السياحة، أهم الدعامات الأساسية لبعض الدول العربية المتوسطة الدخل كتونس، مصر، المغرب، لبنان، التي تدهورت نتيجة تراجع الطلب على الصناعة السياحية . كذلك انهيار أسواق المال العربية لانفتاحها على أسواق المال العالمية.

وقد عرفت معظم القطاعات مشكل نقص السيولة ومصاعب في التمويل دفعت بشركات كبرى إلى إلغاء و تأجيل مشاريع حكومية وأخرى خاصة مما تسبب في انخفاض فرص التشغيل في دول الخليج بنحو في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وكان قطاع المصارف والخدمات المالية أول القطاعات المتأثرة بالأزمة، تليه القطاعات الأخرى، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم ( 4 ) **القطاعات الأكثر تأثرا بتراجع فرص التشغيل في دول الخليج (2008-2009)**

| القطاع | العقاري | المصرفي | التكنولوجيا | التعليم | النفط والغاز | الصحة | تجارة التجزئة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تراجع فرص التشغيل | %15 | %13 | %12 | %11 | %10 | %9 | %7 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات قدمت في مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة و الثلاثون–مصدر سبق ذكره .

إن الدول التي انتهجت مؤخرا سياسة التوسع في الاستثمار و إنشاء المشاريع الضخمة القادرة على خلق فرص الموظفة في الدول التشغيل ، والمعتمد ة في ذلك إما على الاستثمار الأجنبي المباشر أو على عوائد الأصول المالية الغربية، هي التي كانت الأكثر تأثرا بالأزمة المالية العالمية فسجلت تراجع في مستويات التشغيل من خلال زيادة نسبة فقدان الوظائف ،كالإمارات و الكويت، كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (5) **دول الخليج الأكثر تأثرا بتراجع فرص التشغيل (2008–2009 )**

| البلد | الإمارات | البحرين | الكويت | قطر | السعودية | عمان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة فقدان لوظائف | %16 | %12 | %10 | %9 | %7 | %6 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات قدمت في مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة و الثلاثون

عمان الأردن 5–12افريل 2009

## رابعا : تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في دولة الإمارات

لقد كانت تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في دولة الإمارات الأقوى في الوطن العربي نتيجة شدة تأثر اقتصادها بهذه الأزمة.

### 1- الأزمة المالية العالمية و اقتصاد دولة الإمارات

إن نجاح دولة الإمارات في استقطاب الاستثمار الأجنبي بنسبة 122% في سنة 2007 جعلها أفضل وجهة استثمارية في العالم، حيث استحوذت على حوالي 35% من اجمالي مشروعات الاستثمار الخارجي وحوالي 14% من رأس المال المستثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. و بفضل هذه الاستثمارات الخارجية و المشاريع الضخمة، انتعش سوق العمل في الإمارات بخلق ما يقارب 25 % من فرص العمل في المنطقة ككل واستفاد الآلاف من أبناء المنطقة من

مناصب عمل (خاصة أبناء الطبقة المتوسطة و الفقيرة) حسنت من مستواهم المعيشي و زودت دولهم بدخول محولة ساهمت هي الأخرى في خلق فرص عمل جديدة لأبناء وطنهم.

ولكن، مع اعتماد السياسات الاقتصادية القائمة على خلق مناخ استثماري يرتكز على استثمار المزيد من الأموال الفائضة في أسواق المضاربات المالية ووضعها رهينة إدارة المحافظ السيادية وصناديق التحوط لتوجهها نحو الأسواق الغربية لعظم عوائدها التي قاربت 20% في بعض الأسواق كالانجلوأمريكية المعتمدة على المضاربة بالمشتقات المتضخمة والتي انفجرت بها عقود فقاعات العقار، تبخرت أموال العرب ومن ضمنها صناديق الإمارات السيادية، سواء تلك التابعة للحكومة أو العائلية أو الخاصة، والتي قاربت خسائرها 29,3 تريليون دولار عام 2008 [30] وتبخرت أحلام العمالة.

## 2- الأزمة المالية العالمية و العمالة في دولة الإمارات

لقد كان وقع حجم الخسائر التي خلفها طوفان الأزمة المالية سيئا على اسواق دولة الإمارات مما سبب هلعا في صفوف المستثمرين العرب و الأجانب الذين سارعوا إلى سحب أموالهم من الأسواق المالية، بنوك وبورصة، متسببين بذلك في انقباض السيولة و تعثر المئات من المشاريع معظمها عقارية و سياحية. كما منيت الشركات بخسائر هائلة نتيجة ضياع أرباح الأسهم و تدهور قيمتها في الأسواق المالية من جهة و توقف مشاريعها لإجحاف التمويل من جهة أخرى. ونتيجة هذا التراجع في النمو و مستويات التشغيل، تراجع الطلب بشدة على التوظيف بدولة الإمارات. فقد ذكر كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد العربي أن " الأزمة المالية العالمية لها تأثير ملحوظ في زيادة معدلات البطالة في الإمارات " و" أن المؤسسات الاقتصادية المحلية تواجه صعوبات ناجمة عن ركود اقتصادي عالمي يؤدي إلى تراجع الطلب على التوظيف"[31].

وجاء في تقرير مؤتمر العمل العربي أن اكبر معدل للبطالة سجل بدولة الإمارات والتي دفعت فاتورته العمالة الأشد تضررا في العالم العربي. ففي قطاعي العقار و المال فقط، تم تسريح ما يقارب 30 ألف عامل، بسبب إلغاء و تأجيل معظم المشاريع العقارية التي بلغت نسبتها 75% من مجمل 675 المشاريع العقارية الملغاة بدول الخليج نتيجة انخفاض سوق المال أو تراجع الأسعار، حيث انخفاض سعر بيع الوحدة العقارية المكتبية ب 39% في الفترة بين الربع الثالث ل 2008 والربع الاول ل 2009 وتراجع سعر بيع الوحدة السكنية بمعدل 42% في الربع الأخير ل 2008 [32].

ولعل، اكبر نسبة بطالة سجلت كانت بإمارة دبي التي تراوحت فيها نسبة تسريح العمال بين 25% و 15% في قطاعي العقار و المال، بعد أن اتخذت كبرى شركات العقار الإماراتية قرارات تسريح آلاف العمال مع تعثر القطاع العقاري في دبي وتراجع أسعار العقارات، و إلغاء وتأجيل جل المشاريع. كما ذكر في تقرير لشركة "بروليدز" بدبي، أن"مشاريع قيمتها 582 مليار دولار والتي تشكل أكثر من نصف المشاريع في دولة الإمارات العربية (52%) تأجلت، ومن المتوقع تأجيل المزيد من المشاريع في 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية .كما أعلنت كل من شركة "اعمار" عن توقيف مشروعات بناء تكلفتها 24,5 مليار دولار. شركة "ليمتس" التابعة لمجموعة دبي العالمية عن تأجيل مشروع "قناة العرب" وتكلفته 11 مليار دولار مستغنية بذلك عن 7%من القوة العاملة لديها.كذلك الأمر في شركة "نخيل"صاحبة مشاريع الجزر الصناعية المعروفة في إمارة دبي التي استغنت عن 15% من موظفيها وهو ما يقارب 500 موظف وشركة "داماك" التي قامت بصرف 100 موظف[33].

وهكذا، تسبب نظام التعامل بالفائدة في مأساة معسكرات العمال التي علقت في دولة الإمارات، خاصة أولئك المهاجرين من دول شرق آسيا و الذين تقطعت بهم السبل فافترشوا العراء، لأنهم لا يملكون حتى حق تذكرة العودة إلى بلدانهم.فهم لم

يحصلوا على رواتبهم منذ شهور، و أسرهم تتضمر جوعا تنتظر هؤلاء البؤساء الذين لا يمتلكون لا تكلفة البقاء ولا تكلفة الرحيل .فأي مأساة هذه وأي خراب هذا حمله طوفان الأزمة على العمالة خاصة البسيطة و الفقيرة منها.

## النتـائــج :

– إن إقراض رؤوس الأموال بفائدة بدلا من استثمارها في مشروعات يعني تعطيل كل من رؤوس الأموال والطاقات البشرية المنتجة حيث يوجه رأس المال إلى التوظيف في الاقتراض ذو عائد مضمون دون جهد بدلا من الاستثمار المخاطرة.

– يؤدي الاكتناز إلى انتشار الربا، و ذلك عندما يبدأ الأفراد المستثمرون في الاقتراض من هؤلاء الذين يكنزون المال لذاته وأضافوا عليه ثمنا هو "الفائدة "حيث أصبحت النقود سلعة وبذلك كانت الفائدة ثمن تداول النقود مرة أخرى.

– تدفع الزيادة في الاكتناز بالاقتصاد إلى الانكماش لحجب جزء من السيولة النقدية عن التداول، مما يعوق المعاملات الاقتصادية نتيجة لنقص الأموال المنتجة فينخفض الاستثمار ويقل الطلب على اليد العاملة فيرتفع معدل العطالة لدى الطاقات البشرية و تنخفض دخولها (أجور و أرباح).

– تعمل الفائدة كتكلفة لرأس المال على رفع معدل العطالة لدى الطاقات البشرية من خلال تراجع الاستثمار مستوى التشغيل بسبب تراجع كل من الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري (الطلب الفعلي)نتيجة تدهور القدرة الشرائية و تراجع الطلب الاستهلاكي

– تتسبب الفائدة كتكلفة من تكاليف الإنتاج في الإفلاس و الخراب و الذي لن يتوقف عند هذه الطبقة المنتجة (مستثمرون، منتجون، و عمال)، بل سيتعدى ذلك إلى الطبقة المنتجة التي تتعامل معها.

- يؤدي تحمل الطاقات البشرية المنتجة لعبء هذه التكلفة (الفائدة)، من خلال ارتفاع الأسعار وانخفاض دخولها الاسمية من أرباح و أجور، إلى تدني دخولها الحقيقية ووقوعها في حلقة مفرغة من الفقر تعوق مشاركتها الفعالة في النمو الاقتصادي.

## الـتوصـيات

– الالتزام بإلغاء المكافأة العقدية "الفائدة"للنقود حتى تندفع رؤوس الأموال نحو الاستثمار و النشاط الاقتصادي، لأنه بإلغاء الفائدة يتوسع الإنتاج و يرتفع صافي الأرباح فيرتفع الطلب على رأس المال (دون أن يترتب عن ذلك ارتفاع في سعر الفائدة لعدم وجودها أصلا و ذلك لن يحدث انكماش)، ثم انخفاض الأسعار مع تنشيط الطلب الاستهلاكي و من ثم الطلب على الاستثمار، فيرتفع مستوى تشغيل الطاقات البشرية العاطلة و ترتفع دخولها(أرباح و أجور).

– الالتزام بتحريم الاكتناز بفرض الزكاة ليستبعد حبس رأس المال فيكون التصرف فيه بعقلانية ورشاده لألا يتآكل، لأن الزكاة تجب على المال القابل للنماء دون اشتراط نمائه الفعلي وبذلك يصبح مالكه مجبرا على تنميته حتى تكون الزكاة من الخراج لا من رأس المال. فتتوسع القاعدة الإنتاجية ويرتفع مستوى تشغيل عناصر الإنتاج محسنا بذلك كل من الدخول الفردية و الدخل القومي الذي يعبر عن تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

– استبدال التمويل الربوي بتمويل يحقق العدالة و الكفاءة الاقتصادية من خلال توزيع النتائج أرباحا كانت أو خسائر "الغنم بالغرم"، وذلك لن يكون إلا في نظام المشاركة بين كل من رأس المال و عناصر الإنتاج الأخرى.

حيث يرتفع الطلب على الطاقات البشرية بنوعيها الماهرة وغير الماهرة(التنظيم و التنفيذ) معززا بذلك قوتها التفاوضية في تحديد مستوى الأجور و نسب الأرباح، ولا يكون بذلك الكسب دولة بين أرباب الأموال.

– إنشاء مصارف إسلامية كبديل يحل محل البنوك الربوية ويدعم مبدأ المشاركة من خلال دور الوساطة الاستثمارية المبنية على تشغيل وحدات الفائض من عناصر الإنتاج في وحدات العجز. كما يضع المصرف الإسلامي صيغ متعددة للتمويل أمام كل من المساهمين و المستثمرون. حيث تتألف المنتجات المالية للمصرف الإسلامي من مجموعة من الصيغ الأولية ( كالمضاربة والمشاركة) والصيغ الثانوية (كالمرابحة، الإجارة ،الإيجار المنتهي بالتمليك، السلم، والاستصناع) تختلف في درجة المخاطرة ونوع النشاط الممكن تمويله مما يفتح مجال تشغيل الطاقات البشرية المختلفة من حيث ميلها للمخاطرة أو لنشاط اقتصادي معين.

– إعداد مؤهلين و مختصين ماليين، شرعيين، و اقتصاديين من اجل عملية تطوير، إبداع، وابتكار، وذلك للبحث في منتجات مالية تتوافق و الشريعة الإسلامية وتلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء، لأن ضعف الابتكار و الإبداع سببه ضعف المؤهلين و عدم مواكبة تكوينهم و برامج تطويرهم التطور الحاصل في الاقتصاد.

**الهوامش :**

(1) أميرة عبد اللطيف مشهور: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 138.
(2 )أحمد إبراهيم منصور: عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص157.
(3) أميرة عبد اللطيف مشهور: مصدر سبق ذكره، ص219.
(4) أبوخالد بن موسى بن رجا نواصرة : خطورة الربا، الطبعة الأولى، الرمثا، الأردن،2009، ص48.
(5) ابوزهرة :تحريم الربا تنظيم اقتصادي، دار السعودية للنشر و التوزيع، جدة، الطبعة الثانية، ص25.
(6) أبو الأعلى المودودي: الربا،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،1990 ، ص63–ص64.
(7) أميرة عبد اللطيف مشهور: مصدر سبق ذكره ص64 .
(8)ابوالاعلى المودودي: مصدر سبق ذكره، ص64.
(9) -15-14-13-12-11-10-نفس المصدر السابق.
(16) رياض صالح عودة: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دار الهادي،لبنان 2009، ص142.
(17) جلال جويدة عبده القصاص: محددات الأثمان في السوق الرأسمالي و الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2006، ص100.
(18) صالح كركر : نظرية القيمة العمل و العمال و العدالة الاجتماعية في الإسلام و في النظم الوضعية، مطبعة تونس، قرطاج، بدون تاريخ، ص199.
(19) نفس المصدر السابق، ص 278.
(20) نفس المصدر السابق.
(21) نفس المصدر السابق.
(22)خالد غسان يوسف المقدادي : عالم الفقراء الجدد، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص56.

(23) نفس المصدر السابق، ص57.

(24)علي عبد الفتاح أبو شرار : الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، عمان، 2011 ، ص37.

(25) )خالد غسان يوسف المقدادي : مصدر سبق ذكره، ص62.

(26) مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة و الثلاثون ،عمان ،الأردن، 5–12افريل 2009 .

(27) مؤتمرالعمل العربي، الدورة الثامنة و الثلاثون، القاهرة، مصر،15–22 ماي 2011.

(28) نفس المصدر السابق.

(29) مؤتمر العمل العربية، الدورة السادسة و الثلاثون مصدر سبق ذكره.

(30) خالد غسان يوسف المقدادي : مصدر سبق ذكره، ص225، ص236 .

(31) مقال بعنوان"اقتصاديون يطالبون بتعديلات في هيكل الاقتصاد لمواجهة البطالة " منشورعلى http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-08-05-1.502989 ، اطلع عليه 4 نوفمبر 2012

(32) مؤتمرالعمل العربي، الدورة الثامنة و الثلاثون،مصدر سبق ذكره.

(33) مقال بعنوان"الإمارات انهيار اقتصادي مخيف و إيقاف مشاريع عالمية بسبب الأزمة"، منشور على http://marebpress.net/news_details.php?sid=15922&lng=arabic،اطلع عليه 4 افريل2009

## المراجع


– أحمد إبراهيم منصور : عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007

– أبو الأعلى المودودي : الربا، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990

– أبو بكر خالد بن موسى بن رجا نواصرة : خطورة الربا، الطبعة الأولى ، الرمثا، الأردن 2009.

– أبو زهرة : تحريم الربا تنظيم اقتصادي، الطبعة الثانية، دار السعودية للنشر و التوزيع، جدة، 1995.

– أميرة عبد اللطيف مشهور : الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة1991

– جلال جويدة عبده القصاص : محددات الأثمان في السوق الرأسمالي و الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.

– خالد غسان يوسف المقدادي : عالم الفقراء الجدد، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- رياض صالح عودة : مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، دار الهادي، لبنان، 2009 .

– صالح كركر : نظرية القيمة العمل و العمال و العدالة الاجتماعية في الإسلام و في النظم الوضعية، مطبعة تونس، قرطاج، بدون تاريخ.

– علي عبد الفتاح أبو شرار : الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، عمان، 2011.


## المؤتمرات

– مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة و الثلاثون عمان، الأردن، 5–12افريل 2009 .

– مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة و الثلاثون، القاهرة، مصر، 15-22 ماي 2011.

**مراجع الكتروني**

http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-08-05-1.502989–

http://marebpress.net/news_details.php?sid=15922&lng=arabic